



المسالك والمعايير المعتمدة عند ابن شاهين

في كتابه "المختلف فيهم"

Paths and Normatives of Ibn Shaheen

In his book, "El mukhtalif fihim"

الباحثة: نالة هادي علي عسيري¹

Dr. Nalah Ali Assiri

جامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية

nhasseri@kku.edu.sa

تاريخ القبول: 2024/01/07

تاريخ الإرسال: 2023/12/27

ملخص

لما كان نقد الرواة مبنياً على الاجتهاد والقرائن، اختلفت أقوال بعض النقاد في عددٍ من الرواة، وتعارضت وكثرت المصنّفات في الجرح والتعديل، وتعدّدت أساليب التأليف فيه، قام بعض الحفاظ بجمع الرواة الذين اختلفت أقوال الأئمة فيهم جرحاً وتعديلاً، ومن هؤلاء: الإمام أبو حفص، المعروف بابن شاهين (ت 385هـ)، حيث جمع في كتابه: "المختلف فيهم" عدداً من الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الأئمة النقاد، للخروج بخلاصة في كل واحد منهم. يهدف هذا البحث إلى إبراز هذه المسألة عند ابن شاهين في كتابه "المختلف فيهم"، بجمع المسالك والمعايير التي اعتمدها فيه لدفع التعارض بين أقوال الأئمة في الحكم على الرواة. ما استلزم تقسيم الخطوة إلى خمسة مطالب، استعنت في كتابتها بمنهجي الاستقراء، والاستنباط. وانتهى البحث إلى نتائج متنوعة منها: أن للإمام ابن شاهين منهج خاص، سار عليه في دفع التعارض بين تلك الأقوال، مُتَّبِعاً خطوات ومسالك معتبرة منها: مسلك الترجيح باعتبار معايير معينة؛ منوعاً بين تلك المعايير، مقدماً بعضها على بعض أحياناً.

الكلمات المفتاحية: مسالك، معايير، الترجيح، ابن شاهين، المختلف فيهم.

¹ - باحثة في مرحلة الدكتوراه.

Abstract

The criticism was based on diligence and evidence. The opinions of some critics differed regarding a number of narrators, and there were conflicting opinions. There were many works on modification, and there were multiple methods of writing it. Some of the memorizers gathered the narrators about whom the imams' sayings differed, in order to modify them. Among them is: Imam Abu Hafs, known as Ibn Shaheen (d. 385 AH), In his book, "The Different Ones," he collected a number of narrators about whom the opinions of the critical imams differed, in order to come up with a summary about each one of them. Hence this research, which is concerned with collecting the criteria for weighting that Imam Ibn Shaheen followed in his book: "The Different Ones" to eliminate the discrepancy between the imams' statements regarding some narrators. The research concluded that Imam Ibn Shaheen followed a specific approach in resolving the contradiction between these sayings, following significant steps and paths in doing so, among them is the approach of weighting, considering certain criteria, varying between those criteria, sometimes prioritizing some of them over others.

Keywords: Paths, criteria, normatives, Ibn Shaheen, El mukhtalif fihim.

المقدمة:

علم رواة الحديث باب واسع، تتفرع عنه جملة من التخصصات، كالسؤالات، وتواريخ الرجال، والوفيات، والمتفق والمفترق، والجرح والتعديل، وغيرها. ويعد علم الجرح والتعديل، مدار هذا البحث، أبرز هذه الفروع وأهمها؛ فالكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثيرٍ من الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم، ولا شك أن نقد الرواة ليس بالأمر الهين؛ فإن الناقد لا بُدَّ أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة، وطرق الرواية، خبيراً بعوائد الرواة، ومقاصدِهم وأغراضهم، وبالأَسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، إلى غير ذلك مما يطول شرحه¹، وقد اهتمَّ المحدثون بالكلام في الرواة اهتماماً عظيماً حتى إنهم كانوا يروونه كما يروون الأحاديث، فظهرت فيه التصانيف وتنوعت، وسلك المؤلفون في تصانيفهم أساليب متعددة؛ فمنهم من أفرد الضعفاء بالتصنيف، ومنهم من أفرد الثقات، ومنهم من جمع بين الثقات

1- ينظر: المعلمي، مقدمة الجرح والتعديل (2/1)، بتصرف.

والضعفاء؛ إلا أنه لما كان النقدُ مبنياً على الاجتهاد والقرائن، مع تفاوت مراتب الأئمة النقد فيه، اختلفت أقوالهم، وتعارضت في بعض الرواة جرحاً وتعديلاً، وقد تختلف أقوال الإمام الواحد في راوٍ مُعين فيوثقه مرّةً، ويُضعفه مرّةً أخرى؛ لمسوغات عديدة، ولا ملامة عليهم في ذلك؛ فإن اختلف فهم في الجرح والتعديل كاختلاف العلماء في سائر العلوم؛ قال الإمام الترمذي: "وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم"¹، ونحوه قول الحافظ المنذري: "واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، فكل ذلك يقتضيه الاجتهاد"²، لذلك ظهر أسلوب آخر من التصنيف فيه، حيث قام بعض الحفاظ من المحدثين بجمع الرواة الذين اختلفت أقوال الأئمة فيهم جرحاً وتعديلاً، مع محاولة الجمع والتوفيق بين تلك الأقوال ما أمكن، أو الترجيح باعتبار قرائن مُرجحة، ومعايير معينة، وقد يُصرح أحياناً بالتوقف في الراوي حتى تتبين القرائن، لترجيح أحد تلك الأقوال، ومن هؤلاء الحفاظ: الإمام ابن شاهين، حيث جمع في كتابه: "المختلف فيهم" بعضاً من الرواة المختلف فيهم، مُحاولاً الجمع، أو الترجيح بين تلك الأقوال، باعتبار معايير معينة للخروج بخلاصة في الراوي الذي اختلف فيه، وقد يتوقف في البعض؛ لعدم وجود مُرجح، ولهذا كان هذا البحث بعنوان: المسالك والمعايير المعتمدة عند ابن شاهين في كتابه: "المختلف فيهم".

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

تبرز أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يأتي:

1- تعلّقه بنقد رواة حديث رسول الله ﷺ.

2- أهمية كتاب: "المختلف فيهم"؛ فإنه أحد أقدم الكتب النادرة التي استعملت أسلوب جمع أسماء الرواة الذين اختلف فيهم النقد جرحاً وتعديلاً.

3- كون كتاب: "المختلف فيهم" مصدراً لمعرفة بعض أقوال النقاد لأئمة

1- الترمذي، العلل الصغير الملحق بالجامع (249/6).

2- المنذري، جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (ص 83).

ضاعت مُصنَّفاتهم، أو لا مصنَّفات لهم، مثل: شعبة، ويحيى بن سعيد القطان.

4- معرفة منهج الإمام ابن شاهين في دفع التعارض بين الأقوال المختلفة، وجمع المسالك والمعايير التي استعملها.

5- الدفاع عن منهج المحدثين والأئمة النقاد في الكلام على الرواة جرحاً وتعديلاً، واختلافهم في ذلك، فقد قعدوا القواعد، وبيّنوا العمل عند الاختلاف في الراوي.

مشكلة البحث وأسئلته:

تكمن مشكلة البحث في تعارض بعض أقوال الأئمة في بعض الرواة جرحاً وتعديلاً؛ فكان لا بدّ من الترجيح بين تلك الأقوال لحلّ هذا التعارض، وإيجاد خلاصة في الراوي، لذلك فالبحث يجيب عن هذه الأسئلة:

- ما المراد بالرواة المختلف فيهم؟
- ما منهج الإمام ابن شاهين في دفع التعارض بين الأقوال المختلفة؟
- ما المسالك التي استعملها الإمام ابن شاهين في كتابه؟
- ما المعايير التي استعملها الإمام ابن شاهين في كتابه؟

منهجه وإجراءاته:

أتبع في هذا البحث المنهج الاستقرائي، والاستنباطي؛ وذلك باستقراء التراجع، واستنباط المسالك والمعايير التي استعملها الإمام ابن شاهين في كتابه، مع إيراد الأمثلة على ذلك.

الدراسات السابقة:

لم أجد، بعد التتبع والبحث، من أفرد دراسةً علميةً، تكلمت عن المسالك والمعايير التي استعملها الإمام ابن شاهين في كتابه "المختلف فيهم"، وأحسب أن هذا المقال، هو أول من اعتنى بدراسة هذه المسألة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على: ملخص، ومقدمة؛ والتي تتضمن أهمية الموضوع، وسبب

اختياره، ومشكلته، وأسئلته، ومنهجه وإجراءاته، والدراسات السابقة، وخطته، وهي على خمسة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالإمام ابن شاهين.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "المختلف فيهم".

المطلب الثالث: التعريف بالرواة المختلف فيهم، وخطوات التعامل مع الأقوال المختلفة فيهم.

المطلب الرابع: المسالك عند الإمام ابن شاهين في كتابه "المختلف فيهم".

المطلب الخامس: المعايير عند الإمام ابن شاهين في كتابه "المختلف فيهم".

المطلب الأول: التعريف بالإمام ابن شاهين.

أولاً: اسمه، ونسبه. هو عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ بن سراح¹ بن عبد الرحمن، أبو حفص البغدادي، المُرُودِي²، الواعظ، المعروف بابن شاهين، نسبة إلى جدّه لأُمّه: أحمد بن محمد بن يوسف بن شاهين الشَّيباني، كما قال ابن حجر: "وشاهين أحدُ أجدادِ جدّه لأُمّه"³

ثانياً: مولده ونشأته وطلبه للعلم. وُلِدَ في صفر، سنة سبع وتسعين ومائتين، كما ذكر ذلك بنفسه، حيث قال: "وَمَوْلِدِي وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ أَبِي عَلَى ظَهَرِ كِتَابٍ؛ حَدَّثَهُ بِمَا

1- قال ابن ماكولا: "وأما سراح - بسين مهملة مفتوحة، وحاء مهملة - فهو أبو حفص: عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ بن سراح بن عبد الرحمن، يعرف بابن شاهين"، ابن ماكولا، الإكمال (291/4).

2- هذه النسبة إلى مرو الروذ، ويُقال أيضاً: مُرُود: بالفتح، ثم التشديد، والضم، وسكون الواو، وذال معجمة، وهو مدغم من مرو الروذ، وهي مدينة قريبة من مرو الشاهجان، بينهما خمسة أيام، السمعاني، الأنساب تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، وغيره (200/12)، الحموي، معجم البلدان (112/5).

3- ابن حجر، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (67/6).

فيه: محمد بن علي بن عبد الله الورّاق عن أبي نُعيم، عن مسعر...¹، ويظهر من هذا: أن نشأته كانت في بيئة علمية، ولذلك بدأ طلب العلم في سن مبكرة، حيث قال عن نفسه: "وأول ما كتبت الحديث مما عقلته، وكتبت بيدي في سنة ثمان وثلاث مائة، وكان لي إحدى عشرة سنة"²، وقد سمع بالشام، والعراق، ومصر، وفارس، وسمع منه الكثير.

ثالثاً: شيوخه وتلاميذه. تتلمذ على يد عدد من الأئمة منهم: أحمد بن محمد بن الهيثم الدقاق، وأبو القاسم البغوي، وأبو بكر بن أبي داود، وأحمد بن محمد بن أبي شيبه، وغيرهم، كما تتلمذ على يديه: ابنه: عبيد الله، ومحمد بن أبي الفوارس، والحلال، والتنوخّي، والعتيقي، وخلق كثير غيرهم.

رابعاً: مرتبته، ومكانته بين النقاد. كان ابن شاهين ثقة مأموناً، مُصنفاً، مُكثرًا، جَوّالاً، صاحب حديث، قال الدارقطني: أبو حفص: عمر بن أحمد بن شاهين، يلج³ على الخطأ، وهو ثقة، وقال الذهبي: ما كان الرجل بالبارع في غوامض الصنعة⁴، ولكنه راوية الإسلام، وقد عدّه ممن إذا تكلم في الرجال قبل قوله، ورُجع إلى نقده⁵، ومن الطبقة المعتدلة في طبقات النقاد الذين تكلموا في تضعيف الرواة، وتوثيقهم، وكما يظهر ذلك أيضاً من خلال كتابه: "المختلف فيهم"، وخلاصة أحكامه على الرواة فيه⁶.

1- البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف (13/133) (5981)، وهذا ممّا هو معهود عند المتقدمين، فقد تُوجد على بعض المخطوطات تواريخ لأحداث مهمة، حصلت لصاحب الكتاب، يسجلها عليه كولادة ابن، ونحوه، كما هو مذكور.

2- المصدر السابق.

3- في بعض الروايات: "يلج على الخطأ"، وذلك لأنه يكتب، ولا يعارض، كما ذكر الخطيب عنه؛ أنه قال عن نفسه: "جميع ما خرجته، وصنفته من حديثي لم أعارضه بالأصول - يعني: ثقة بنفسه فيما ينقله"، البغدادي، تاريخ بغداد (13/133) (5981).

4- لعلّه يريد بالنسبة للبارزين من الأئمة النقاد المتخصصين فيه، المكثرين من النقد؛ كشعبة، والقطان، وابن معين.

5- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص 209) (503).

6- ابن شاهين، مقدمة المختلف فيهم (ص 12، 14).

خامساً: مُصنَّفاته: صَنَّفَ ابن شاهين ما لم يُصنَّفَ غيره، كما ذكرَ تلميذه: ابن أبي الفوارس، وأكثرَ من ذلك، حيث يقولُ هو عن مُصنَّفاته: "وصنَّفْتُ ثلاثَ مائة مُصنَّفٍ، وثلاثين مُصنَّفًا، أحدها: "التفسير الكبير" ألف جزء، و"المسند" ألف وخمس مائة جزء، و"التاريخ" مائة وخمسين جزءًا، و"الزهد" مائة جزء"، وقد صَنَّفَ في كلِّ قسمٍ من أقسام الرواة كتابًا خاصًا، فصَنَّفَ في الثقات، والضُّعفاء، وفي المختلف فيهم، إلى غير ذلك من المصنَّفات.

سادسًا: وفاته. توفي يومَ الأحد، الحادي عشر، من ذي الحِجَّة، سنةَ خمسٍ وثمانين وثلاث مائة، ودُفِنَ ببابِ حَرْب، عندَ قبرِ الإمامِ أحمد بن حنبلٍ رحمهما الله تعالى¹.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "المختلف فيهم".

أولًا: اسم الكتاب، وراويهِ: سَمَّى المؤلِّفُ كتابَه كما هو مذكور فيه؛ باسمِ يُبَيِّن مضمونه، فقال: "ذَكَرَ مَنْ اخْتَلَفَ العلماءُ، ونُقِّدَ الحديث فيه، فمنهم مَنْ وثَّقَهُ، ومنهم مَنْ ضَعَّفَهُ، وَمَنْ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ"، وَيُسَمَّى اختصارًا بـ: "المختلف فيهم"، ورواه عنه كما هو مُثبت في سندِ الكتاب: القاضي أبو الحسن: محمد بن علي بن محمد بن المهدي بالله.

ثانيًا: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

من بين القرائن المثبتة لصحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ما يأتي:

أ - سند الكتاب: فيه دلالة قوية على صحة نسبته إلى ابن شاهين، حيث صرح فيه بقوله: "حدَّث القاضي الشريف، أبو الحسن: محمد بن علي بن محمد بن المهدي بالله إجازةً وغيره، عن أبي حفص: عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين الواعظ، قال: "ذَكَرَ

1- مصادر الترجمة: البغدادي، تاريخ بغداد (133/13) (5981)، ابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي (531/43) (5174)، الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق: بشار عوَّاد معروف (580/8) (178)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (129/3) (923)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط (431/16) (3526)، ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (67/6) (5580)، الزركلي، الأعلام (40/5).

مَن اختلف العلماء، ونَقَّادُ الحديث فيه، فمنهم مَن وثَّقه، ومنهم مَن ضَعَّفه، ومن قِيل فيه قولان، يَبْتُ ذلك بالتراجم؛ ليعرف إن شاء الله ¹.

ب - نقل بعض النقاد عنه مع تسميته، ونسبته إلى مؤلفه، ومن ذلك: ما نقله الإمام ابن حجر عنه في كتابه: "تهذيب التهذيب"، فقال في ترجمة: (جعفر بن سليمان الضبعي): "وقال ابن شاهين في المختلف فيهم، إنما تكلم فيه لعله المذهب...²"، وبالرجوع إلى كتاب: "المختلف فيهم"، نجد أن هذا القول مروي عن الإمام ابن شاهين في المترجم له المذكور³.

ثالثاً: موضوع الكتاب ومَنزلته: يعدُّ هذا الكتاب من أقدم ما وصل إلينا من الكتب التي اتخذت أسلوب جمع أسماء الرواة الذين اختلفت أقوال الأئمة النقاد فيهم جرحاً وتعديلاً، فقد كان ابن شاهين من أوائل الذين تطرَّفوا لهذا النوع من التصنيف، ولم يَسبقه إليه أحدٌ غير ابن حبان (ت 354هـ) في كتاب سَمَّاه: "الفصل بين النقلة"⁴، ومن خلال هذا الكتاب، أكَّد على مرتبته ضمن الأئمة النقاد، بخلاف كتابيه: "الثقات"، و"الضعفاء"، فقد اتخذ فيهما منهج النقل لأقوال النقاد السابقين، كما ذكر ذلك بنفسه في مقدمتهما⁵، وكأنه ينفي بذلك صفة النقاد عنه، ولهذا كان ابن حجر عندما ينقل منهما يقول: "ذكره ابن شاهين"، ولا يقول: "وثَّقه، أو ضَعَّفه"، وفرق بينهما⁶.

رابعاً: سمات منهج ابن شاهين في كتابه: "المختلف فيهم": بعد النظر في الكتاب يظهر لنا ما يلي:

- 1- ابن شاهين، مقدمة المختلف فيهم، (ص 19)
- 2- ابن حجر، تهذيب التهذيب (2/97).
- 3- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 24).
- 4- الهاشمي، اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم، (ص 5)، ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 8)، بتصرف.
- 5- ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، (ص 25)، ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشغري (ص 39).
- 6- ابن شاهين، مقدمة المختلف فيهم، (ص 12)، بتصرف.

- أنه إمّا مُختصر من الأصل، حيث إنه يُصدّر تراجم الرواة بقوله: "رَوَى ابنُ شاهين"، ثم بعد إيراده لأقوال الأئمة النُّقاد المختلفة في الراوي، يذكرُ حكمَ ابن شاهين فيه، مُصدِّراً ذلك بقوله: "قال أبو حفص"¹ ويحتمل أن أحداً من تلاميذه أخرج جماعةً من الرواة المذكورين في الكتابين، ثم عرضها عليه؛ ليعطي حكماً نهائياً على ذلك الراوي"² قلت: وهذا هو الراجح، إذ إن الرواة في هذا الكتاب غالباً هم من قد تكرر ذكرهم في كتابيه: "الثقات"، و"الضعفاء"، فكان لا بد من البت فيهم، وإعطاء خلاصة حكمه عليهم.

- لم يستوعب ابن شاهين أقوال الأئمة في الراوي جرحاً وتعديلاً، واكتفى بالإشارة إلى بعض الأقوال المتضادة في الراوي، وقد يكون ذلك منه على قصد لمجرد الاستدلال على تعارض الأقوال في الراوي، أو ورّبما يكونُ هذا منه رغبة في الاختصار، إلا أن هذا قد أثر على خلاصة قوله في الراوي.

- سار الإمام ابن شاهين وفق منهج مُعيّن في دفع التعارض بين أقوال الأئمة النُّقاد، متبعاً خطوات ومسالك معتبرة عند الأئمة النُّقاد، فنجده استعمل مسلك الجمع والتوفيق بين أقوال الأئمة المتعارضة ما أمكنه ذلك، وفق أحوال واعتبارات خاصة، كما استعمل مسلك الترجيح بين الأقوال المتعارضة، حيث يُبيّن خلاصة حكمه في الرواة، باعتبار ما يظهر له، مُعتمداً على معايير وقواعد مُعيّنة في الترجيح، وكذلك مسلك التوقُّف في بعض الرواة، وذلك عند التكافؤ بين الأقوال المتعارضة، وعدم إمكان الترجيح بينها.

- اشتمل الكتابُ على تسع وستين ترجمةً ممّن اختلفت فيهم أقوال الأئمة؛ مرتبةً على حروف المعجم، باعتبار الحرف الأول.

المطلب الثالث: التعريف بالمختلف فيهم، وخطوات التعامل مع الأقوال المختلفة فيهم.

1- المصدر نفسه، (ص16).

2- مقدمة المختلف فيهم، (ص9).

أولاً: المراد بالرواية المختلف فيهم. أشار الإمام ابن شاهين إلى المراد بالرواية المختلف فيهم في بداية كتابه، فقال: "ذَكَرَ مَنْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ، وَنُقِّدَ الْحَدِيثُ فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ وَثَّقَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَعَّفَهُ، وَمَنْ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانٌ"¹، لذلك يمكن أن يُستخلص منه المراد بهم: أنهم الرواة الذين تعارضت أقوال الأئمة النقَّاد في بيان أحوالهم، واختلفت في البتِّ فيهم، جرحًا وتعديلًا.

وهذا التعارض قد يقع بين قول ناقدٍ، وقول ناقدٍ آخر، وقد يقع بين قولين صادرين من ذات الناقد، فيأتي عنه جرحٌ وتعديلٌ معًا، وكلاهما مُشكل؛ لذلك عَمِلَ العلماء على حلِّ هذا الإشكال، -إلا أنه قبل الحكم بالتعارض لا بد من التثبت من أن ذلك التعارض حقيقي²-. ومن ثَمَّ؛ فإن التعامل معه في ثلاث خطوات مرتبة على النحو الآتي:

الأولى: الجمع بين الأقوال المتعارضة ما أمكن.

وهذا الجمع يحتاج إلى علمٍ دقيقٍ، وفهم عميقٍ، ومعرفة تامةً بألفاظ الجرح والتعديل، ومراتبها، وطرائق استخدام الأئمة لها، ومُراعاة سياق الكلام الذي ذُكرت فيه العبارة، إذ قد يكون الجرحُ أو التعديلُ نسبيًا بالنسبة لبلدٍ ما، أو في شيخٍ مُعَيَّن، ونحو ذلك³.

الثانية: الترجيح بين الأقوال المتعارضة.

الأصل عند الأئمة عند تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد: تقديم الجرح على التعديل، خاصةً إذا تساوى العدد، كما نقل الخطيب اتفاق العلماء على ذلك، فقال: "اتفق أهل العلم على أن مَنْ جرحه الواحد والاثنان، وعدَّله مثل عدد

1- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 19).

2- الهاشمي، اختلاف أقوال النقاد في الرواية المختلف فيهم، (ص 2)، والتثبت من ذلك يكون - على سبيل المثال - من خلال: التثبت من صحة ذلك القول - جرحًا، أو تعديلًا -، وصحة نسبته إلى قائله، وأن يكون صادرًا ممن يُقبل قوله في الجرح والتعديل، وأنه خرج من قائله بإنصافٍ، ونحو ذلك.

3- العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل (1/27) بتصرُّف.

مَنْ جرحه؛ فإن الجرح به أولى، والعلة في ذلك: أن الجراح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدق المعدل، ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفرّدت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وأخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجراح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل¹.

إلا أن أولوية الجرح على التعديل ليس على إطلاقها، بل لا بدّ من كون ذلك الجرح مفسّراً، كما ذكر ذلك السخاوي، فقال: "لكن ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح بما إذا فُسّر، وعليه يحمل قول مَنْ قدّم التعديل؛ كالقاضي أبي الطيب الطبري، وغيره، أما إذا تعارضاً من غير تفسير؛ فالتعديل كما قاله المزي وغيره"².

أما إذا تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحدٍ، مع زيادة عدد المعدّلين على الجارحين؛ فقد اختلف فيه، فقليل: التعديل أولى، قال ابن الصلاح: والصحيح - والذي عليه الجمهور -: أن الجرح أولى؛ لأن المعدّل يخبر عمّا ظهر من حاله، والجراح يخبر عن باطن خفي على المعدّل³، وقيل: يتعارض الجرح والتعديل؛ فلا يرجح أحدهما إلا بمرجع⁴، حكاه ابن الحاجب، كما حكاه عنه العراقي، والسخاوي⁵.

قال العراقي: وكلام الخطيب يقتضي نفي هذا القول الثالث؛ فإنه قال: اتفق أهل العلم على أن مَنْ جرحه الواحد والاثنان، وعدّله مثل عددٍ مَنْ جرحه؛ فإن الجرح به

1- البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي (ص 105).

2- السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي (34/2).

3- ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر (ص 110).

4- ومن المرجّحات عند تعارض الجرح والتعديل: الترجيح بالعدد، وبمكانة المعدل، أو المجرح وأقدميته في هذا الفن، والإنصاف في مقابل تشدّد الجراح، واعتبار البلدية، أو المعاصرة للمتكلم فيه، ومنها أيضاً: قوة عبارة التعديل، ووضوحها؛ (مثل: حافظ، أو: من أوثق الناس، محلّه الصدق، يحول من كتاب الضعفاء)، في مقابل لين عبارة الجرح؛ (مثل: يخطئ، أو فيه ضعف، أو لين)، أو عكس هذا، إلى غير ذلك من المرجّحات، كما سيأتي في المطلب الخامس.

5- العراقي، شرح التبصرة والتذكرة تحقيق: عبد اللطيف المميم، ماهر ياسين فحل، (345/1)، السخاوي فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (36/2).

أولى¹ - كما تقدم -، ففي هذه الصورة حكاية الإجماع على تقديم الجرح، خلاف ما حكاه ابن الحاجب².

قال السخاوي: "ووجهه: أن مع المعدل زيادة قوة بالكثرة، ومع الجرح زيادة قوة بالاطلاع على الباطن، وقيل: يُقدّم الألفاظ، هذا فيما إذا صدرًا من قائلين، أما إذا كانا من قائل واحد، كما يتفق لابن معين، وغيره من أئمة النقد، فهذا قد لا يكون تناقضًا، بل نسبيًا في أحدهما، أو ناشئًا عن تغير اجتهاد، وحينئذ فلا ينضبط بأمر كلي، وإن قال بعض المتأخرين: إن الظاهر أن المعمول به المتأخر منهما إن علم، وإلا وجب التوقف"³.

الثالثة: التوقف.

وذلك يكون عند التكافؤ بين الأقوال المتعارضة، وعدم إمكان الترجيح بينها؛ لتساوي الناقدین مثلاً في المكانة والعلم، ونحو ذلك⁴.

المطلب الرابع: المسالك عند الإمام ابن شاهين في كتابه "المختلف فيهم".

سار الإمام ابن شاهين في كتابه: "المختلف فيهم" في دفع التعارض بين أقوال الأئمة في الرواة المختلف فيهم وفق هذه الخطوات، أو المسالك الثلاثة المتقدمة الذكر، وفيما يلي بيان ذلك.

أولاً: الجمع بين الأقوال المتعارضة: استعمل الإمام ابن شاهين مسلك الجمع والتوفيق بين الأقوال المتعارضة في الراوي ما أمكنه، وذلك في أحوال واعتبارات خاصة، ومن ذلك:

- الجمع بينها باعتبار النسبة: وذلك بحمل التضعيف، أو التوثيق بالنسبة لأمر ما، ومن ذلك: فعله في ترجمة: (مسلمة بن علقمة)؛ فقد جمع بين تضعيف أحمد، وتوثيق ابن معين له، بحمل تضعيف أحمد له بما فسره بعده، فجعل ضعفه مختصاً بما

1- البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص 105).

2- العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (345/1).

3- السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (36/2).

4- العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، (24/1)، بتصرف.

أسنده من الأحاديث دون غيرها، فيكون تضعيفه له نسبياً، وتوثيق ابن معين له عام، حيث روى عن أحمد بن حنبل أنه قال: "مسلمة بن علقمة، شيخ ضعيف الحديث، حدث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير، وأسند عنه"، وعن يحيى بن معين أنه قال: "مسلمة بن علقمة، ثقة"، ثم قال: "وقول أحمد بن حنبل: إنه ضعيف؛ لعله رفع الأحاديث، لا أنه كذاب، وهو إلى الثقة بقول يحيى بن معين أقرب"¹ ومن ذلك أيضاً: فعله في ترجمة: (صالح المري)، فقد جمع بين تضعيف حماد بن سلمة، وابن معين -في بعض أقواله-، وتوثيقه له في أحد أقواله، بحمل التضعيف على الحديث، والتوثيق على الصلاح والديانة، حيث روى أن عفان قال: "حدث حماد بن سلمة عن صالح المري بحديث، فقال: "كذب"، وعن يحيى بن معين في رواية جعفر بن أبي عثمان عنه، قال: "صالح المري، كان قاصاً، وكان كل حديث يحدث به عن ثابت باطل"، وعنه أيضاً في رواية محمد بن إسحاق عنه: "ليس بشيء"، وفي رواية ابن أبي خيثمة عنه: "صالح المري، ليس به بأس"، ثم قال: "وهذا الكلام من يحيى بن معين في صالح المري، يحتمل أن يكون وصف صلاحه، وديانته، ووعظه، وذلك أنه كان قاصاً، ولم يكن يعرف صحيح الحديث من سقيمه، وما رأيت أحداً مدحه بالثقة"².

ومن ذلك: فعله في ترجمة: (صالح مولى التوأمة)؛ فقد جمع بين تضعيف مالك بن أنس، وشعبة له، وتوثيق أحمد له؛ بأن مالكا وشعبة إنما طعنوا فيه؛ للاختلاط الذي نزل به، وتوثيق أحمد له كان قبل اختلاطه، كما بين ذلك الإمام أحمد، فقد قيل له: "إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالكا عن صالح مولى التوأمة، فقال: ليس بثقة، فقال أحمد: مالك كان قد أدرك صالحاً، وقد اختلط وهو كبير، ما أعلم به بأساً من سمع منه قديماً، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة"³ ثم قال ابن شاهين: "وهذا الكلام في صالح يدل على أنه كان ثقةً، وإنما وقع النهي عنه من مثل مالك، وشعبة، بسبب اختلاطه، ولم

1- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 67).

2- المصدر نفسه، (ص 39).

3- المختلف فيهم، (ص 40).

يُبينوا في النهي عنه لأي علة، فبينها أحمد بن حنبل؛ فمن سمع منه في أيام صحته، فهو على ما قال أحمد بن حنبل إن شاء الله" 1.

- الجمع بين الأقوال المتعارضة؛ باعتبار التفرد، وعدمه: فيحمل الجرح على ما إذا انفرد الراوي بالرواية، فلا تقبل روايته منفردًا، ويحمل التوثيق على ما إذا شاركه غيره في الرواية فتقبل.

ومن ذلك: فعله في ترجمة: (جابر الجعفي)؛ فقد جمع بين قول الطاعنين في الراوي، وثناء سفيان الثوري عليه بقبول حديثه، إذا شاركه غيره فيه؛ لثناء سفيان عليه ورد حديثه إذا تفرد؛ للطعن فيه، فقال: "وهذه الروايات في جابر مختلفة جدًا، يقول الثوري: لم أرَ أروعَ منه في الحديث، ويقول أيوب السختياني: هو كذاب، ويقول زائدة وأبو حنيفة: هو كذاب، ويقول يحيى بن معين كذلك"، ثم قال: "وأقل ما في أمر هذا الرجل: أن يكون حديثه لا يحتج به إلا أن يروي حديثًا يشاركه فيه الثقات، فإذا انفرد هو بحديث لم يعمل به؛ لتفضيل سفيان له" 2.

ثانيًا: الترجيح بين الأقوال المتعارضة: استعمل الإمام ابن شاهين هذا المسلك، وأكثر منه، فنجده يرجح بعض الأقوال على بعض، وفق ما يظهر له من المرجحات، وقد يكون أحد هذه المرجحات أقوى عنده من الآخر، والتي سأتناولها في هذا المطلب الآتي بمشيئة الله تعالى.

ثالثًا: التوقف: عند تكافؤ الأقوال المتعارضة، وعدم إمكان ترجيح أحدهما على الآخر؛ لعدم المرجح؛ فإنه يتوقف، وذلك في أحوال واعتبارات خاصة أيضًا، ومن ذلك:

- أن يكون القولان المتعارضان صادرين عن إمامي أهل هذا الشأن: أحمد، وابن معين: ومن ذلك: توقفه في (أبي الأشهب: جعفر بن الحارث) بعد ذكره توثيق أحمد له، وتضعيف ابن معين له، خاصة مع صدور هذين القولين المتعارضين عن إمامي

1- المصدر نفسه، (ص 40).

2- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 21).

هذا الشأن¹، فقد روى أن أحمد بن حنبل قال: "أبو الأشهب، واسمه: جعفر، من الثقات"، وعن ابن معين؛ أنه قال: "أبو الأشهب، جعفر بن الحارث الكوفي، يروي عنه محمد بن يزيد، وغيره، ليس حديثه بشيء"، ثم قال: "وهذا الخلاف في جعفر بن الحارث من أحمد، ويحيى، وهما إماما هذا الشأن يُوجب الوقوف فيه حتى تحيى شهادة أخرى لثالث مثلها، فيُنسب إلى ما قاله الثالث"².

وكما أن تعارض قوليهما في الراوي يُوجب التوقف عنده؛ فإن اجتماعهما على قول يعدُّ أحد المرجّحات عنده -كما سيأتي-.

- أن يكون القولان المتعارضان صادرين عن إمام واحد: كتوقفه في: (أبي قتادة الحرّاني)؛ لاختلاف أقوال ابن معين فيه؛ فقد روى أن يحيى بن معين قال: "أبو قتادة الحرّاني، ثقة في رواية عباس عنه، وفي رواية الفضل بن غسان عنه: أنه يضعف"، ثم قال: "وهذا القول في أبي قتادة يُوجب التوقف فيه، حتى يتبع شهادة أخرى على أحد القولين، فيعمل بحسب ذلك"³.

وكما أن صدور الأقوال المتعارضة في الراوي من إمام واحد يُوجب التوقف عنده؛ فإن موافقة أحد قولي الإمام لقول إمام آخر في الراوي تعدُّ أحد المرجّحات -كما سيأتي-.

المطلب الخامس: المعايير عند الإمام ابن شاهين في كتابه: "المختلف فيهم"⁴

بالنظر إلى كتاب الإمام ابن شاهين نجد أنه قد صار في بعض التراجم إلى ترجيح بين الأقوال المتعارضة بمرجّحات ومعايير معينة، وفيما يأتي بيان تلك المرجّحات والمعايير التي استعملها:

1- الظاهر: أنه إنما جمع بين قوليهما في ترجمة: (مسلمة بن علقمة)، وتوقف في ترجمة: (جعفر بن الحارث)؛ لكون جرح أحمد لـ (مسلمة بن علقمة) مفسراً بخلاف جرح ابن معين لـ (جعفر بن الحارث)؛ فلهذا توقف فيه.

2- المختلف فيهم، (ص 75).

3- المصدر نفسه، (ص 78).

4- اعتمدت الطبعة: الأولى، 1420هـ-1999م.

المعيار الأول: الترجيح باعتبار مكانة الناقد، وإمامته، وعلمه، وطبقته.

وهذا من أهم المعايير التي استعملها الإمام ابن شاهين في كتابه؛ فقد رجح قول شعبة في: (أبان بن أبي عيَّاش) بأنه: "لا يرضاه"؛ لمكانته وإمامته في هذا الشأن على قول حماد بن سلمة فيه، حيث روى ابن شاهين بسنده: "أن رجلاً قال لحماذ بن سلمة: يا أبا سلمة، تروي عن أبان بن أبي عيَّاش؟ قال: وما شأنه؟ قال: إن شعبة لا يرضاه، قال: فأبان خير من شعبة"¹، بل استنكر تفضيل حماد لأبان على شعبة في قوله: "فأبان خير من شعبة"، فقال ابن شاهين: "وهذا الكلام من حماد بن سلمة في تفضيل أبان على شعبة، فيه إسراف شديد"²، وليس هذا الكلام بمقبول، شعبة أفضل، وأنقل، وأعلم"³، وكقوله في ترجمة: (عبد الله بن سلمة الأبطس) بعد ذكره لقول أحمد فيه: "ترك الناس حديثه"⁴، فقال: "وهذا القول في عبد الله بن سلمة مسموع من أحمد بن حنبل لصدقه في الشيوخ، وعلمه بما رَوَوْا"⁵.

كما اعتبر الإمام ابن شاهين طبقة الناقد -أي: معرفته⁶- في الترجيح بين الأقوال المختلفة في الراوي؛ فنجد رجح جرح يزيد بن هارون على تعديل محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي؛ لكون يزيد أعلى طبقة منه، إضافة إلى البلدية، وقوة دلالة اللفظ -كما

1- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 20).

2- هو كما قال ابن شاهين؛ فلا يقارن شعبة بأبان، فضلاً على أن يكون أبان خيراً منه؛ فشعبة أمير المؤمنين في الحديث كما قال سفيان الثوري، كما في البخاري، التاريخ الكبير (4/245). وأبان مجروح، متروك، كما في ترجمته: المزي، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف (2/19)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (1/96)، ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 87) (142).

3- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 20).

4- وقد وافق قول أحمد قول غالب أئمة النقد فيه بتركه؛ كالفلاس، وأبي حاتم الرازي، والنسائي، وغيرهم، كما في ترجمته: الرازي، الجرح والتعديل (5/70)، الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، (5/327)، ابن حجر، لسان الميزان (4/487).

5- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 45).

6- قال ابن حجر في لسان الميزان (2/90): "ويزيد في الطبقة؛ يعني: في المعرفة".

سيأتي في المعيارين التاليين-، فقال في ترجمة: (أسد بن عمرو): "ويزيد بن هارون في الطبقة العليا على ابن عمّار"¹.

المعيار الثاني: الترجيح باعتبار البلدية والمعاصرة.

يُعتبر الاشتراك في البلد من قواعد الترجيح التي سار عليها الأئمة عند الاختلاف، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده، إلى حماد بن زيد؛ أنه قال: "كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ويذكرُ الرجل، ونُحَدِّثُ عنه، ونُحَسِّنُ عليه الثناء، فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما نقول، قال: وكان يقول: أهل بلد الرجل أعرف بالرجل"، ثم قال الخطيب: "لما كان عندهم زيادة علم بخبره، على ما علمه الغريب من ظاهر عدالته، جعل حماد الحكم لما علموه من جرحه، دون ما أخبر به الغريب من عدالته"²، ولما كان أهل البلد أعلم بحديث شيوخهم فكذلك النقاد، أعلم بحال رواة بلدانهم؛ فیرجّح قول الناقد المتفق مع الراوي في البلد، على قول من كان خارجاً عن بلده، وعلى هذا سار الإمام ابن شاهين، كما في ترجمة: (أسد بن عمرو البجليّ، قاضي واسط): حيث قال: "وليس كلام محمد بن عبد الله بن عمّار بتزكيته حُجَّةً على قول يزيد بن هارون؛ لأن يزيد بن هارون وعثمان بن أبي شيبة أعلم بأسد بن عمرو من ابن عمّار؛ لأن ابن عمّار مُوصليّ، ويزيد بن هارون واسطي، وعثمان بن أبي شيبة كوفيّ فهما أعلم به"³، فقد قدم قول يزيد بن هارون، وعثمان بن أبي شيبة باعتبار البلدية، وقد اجتمع معها العدد، إضافةً إلى غيره من المعايير، -كما تقدم-.

وكذلك في ترجمة: (صدقة بن عبد الله الشامي) بعد تضعيف أحمد، وابن معين له، وتوثيق سعيد بن عبد العزيز والأوزاعي له، حيث قال: "وسعيد بن عبد العزيز،

1- المختلف فيهم، (ص 21).

2- البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، (ص 106).

3- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 21)، وواسط: متوسطة بين الكوفة والبصرة، ولذلك سُمِّيَتْ بهذا. الحموي، معجم البلدان (347/5).

والأوزاعي إماماً الشام، وهما بصاحبهما أعرف¹ وقد تردّد الإمام ابن شاهين في أمره لتعارض معيارين من معايير الترجيح عنده، هما: البلدية، واجتماع أحمد، وابن معين على قول واحد في الراوي، فقال: "وهذا الاختلاف في صدقة بن عبد الله، يُوجب الوقوف؛ لأن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين أطلقا عليه الضعف، وأحمد بن صالح مدحه، وسعيد بن عبد العزيز، والأوزاعي إماماً الشام، وهما بصاحبهما أعرف، وأحمد، ويحيى إمامان صادقان؛ فهو إلى الثقة أقرب"²، فذهب إلى التوقف فيه أولاً؛ لتعارض المعيارين عنده، ثم مال إلى قول إمامي أهل بلده، بحجة أنهما به أعرف، فكان هذا المعيار أقوى عنده من معيار اجتماع أحمد، وابن معين على قول في هذه الحال.

واعتبار البلدية ليس على إطلاقه، فقد تكون البلدية بليّة على الراوي، خصوصاً في حال الأقران، فقد يحطُّ أحدهما من الآخر، فيؤخذ بقوله بهذا الاعتبار، كما ذكر ذلك ابن عدي في ترجمة: (محمد بن عثمان بن أبي شيبة)، فقال: "كان محمد بن عبد الله الحضرمي مطين يُسيء الرأي فيه"، ثم قال: "ومحمد بن عثمان هذا على ما وصفه عبدان لا بأس به، وابتلي مطين بالبلدية؛ لأنها كوفيان جميعاً، قال فيه ما قال"³، إلا أن كلام الأقران في بعضهم يُطوى، ولا يُروى كما هو معروف، فلا يُعتبر بقول بعضهم في بعض، كما ذكر ذلك ابن حجر في ترجمة: (محمد بن عبد الله الحضرمي)، فقال: "حطّ عليه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وحطّ هو على ابن أبي شيبة، وآل أمرهما إلى القطيعة، ولا نعتدّ بحمد الله بكثير من كلام الأقران بعضهم في بعض"⁴.

ومثل اعتبار البلدية، اعتبار المعاصرة، فكما أن أهل البلد أعلم بحديث شيوخهم، والنُّقاد أعلم بحالِ رُواة بلدانهم؛ فكذلك أهل العصر أعلم بحديث وحال بعضهم من غيرهم، ومن ذلك قوله في ترجمة: (سعيد بن بشير) -بعد تضعيف ابن معين له

1- المصدر نفسه، (ص 41).

2- المختلف فيهم، (ص 41).

3- الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال (557/7).

4- ابن حجر، لسان الميزان (257/7).

وتعديل شعبة له بقوله: "إنه مأمون، فخذوا عنه"¹، وقوله أيضا: "ذاك صدوق، اللسان" قال ابن شاهين: وهذا الخلاف في سعيد؛ بين يحيى، وشعبة، مُتباعِدٌ جدًّا، والقول عندي فيه: قولُ شعبة، وذلك لأنها متقاربان في الوقت²، ولو كانت حاله تُوجبُ الدَّمَّ، لكان شعبة بذلك أولى وأعلم"³، فرجح قول شعبة باعتبار المعاصرة، بخلاف ابن معين؛ فهو متأخر عنهما.

المعيار الثالث: الترجيح باتِّفاق قول إمامين من أئمة النقد.

خاصّة: أحمد، وابن معين: اعتبر الإمام ابن شاهين أن اتفاق قول إمامين من أئمة النقد مُرجِّحًا للراوي، خصوصًا إن كانا من أئمة النقد؛ كأحمد، وابن معين، فاجتمع في هذا المعيار إلى جانب مكانة الناقد، العدد، فكان ذلك مُرجِّحًا قويًّا؛ كقوله في ترجمة: (حماد بن نجیح) بعد توثيق أحمد، وابن معين له: "وهذا الكلام والخلاف في حماد بن نجیح، مقبول من أحمد، ويحيى؛ لأنها إذا اجتمعا في الرجل بقول واحد، فالقول قولهما، وهو في عداد الثقات، ولا يُرجع إلى قول آخر معها"⁴، كما أن اختلافهما في الراوي -خصوصًا إذا لم يُفسَّر الجرح- يُوجب التوقف في الراوي، كما تقدم.

المعيار الرابع: الترجيح باعتبار قوّة الجرح مُقابل لِن التوثيق، أو عكس ذلك.

لم يُغفل الإمام ابن شاهين لفظ الجرح والتعديل ودلالته، من حيث القوة واللين، فنجدّه يوازن بين اللفظين المتعارضين في الراوي بهذا الاعتبار، فيُقدِّم الجرح على التوثيق إذا كان لفظ الجرح يدلُّ على قوة الجرح، في مقابل دلالة لفظ التوثيق على لينه؛ كقوله في ترجمة: (أسد بن عمرو البجليّ): "وقوله: لا بأس به -أي: ابن عمّار- ليس

1- لم أقف على هذا القول، وإنما قال فيه مرّة: صدوق اللسان، ومرّة: صدوق الحديث. المزي، تهذيب الكمال (10/384)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (8/4).

2- نلاحظ أن شعبة (ت 160)، وسعيد بن بشير (ت 169) قد تعاصرا، ومولد ابن معين كان سنة (158)، فعلى هذا يكون عمره عند وفاة سعيد بن بشير حوالي عشر سنوات، فهو متأخر عنهما.

3- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 35).

4- المصدر نفسه، (ص 27).

مثل قول يزيد: لا تحلُّ الرواية عنه¹، فقول يزيد في جرحه قوي جداً²، فلذلك رجحه، كما أنه يُقدم التوثيق على الجرح، إذا كان لفظ التوثيق يدلُّ على قوة التوثيق في مقابل دلالة لفظ الجرح على لينه؛ كقوله في ترجمة: (عبد الرحمن بن إسحاق المدني) بعد تعديل أحمد له بقوله: "ليس به بأس"، وتأكيد يحيى على ثقته بقوله: "ثقة ثقة"³، وجرح القطان له بقولٍ لِيْنٍ مجمل في مُقابل قوَّة التوثيق، حيث قال: "وعن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: سألتُ عن عبد الرحمن بن إسحاق بالمدينة؟ فلم أرهم يَحْمَدُونَه"⁴، قال أبو حفص: وهذا الكلام من يحيى القطان لا يلزَمُ منه الذمُّ لعبد الرحمن، ولا سبباً مع توثيق يحيى بن معينٍ له⁵، فرجَّح ابن شاهين قول ابن معين؛ لقوة دلالاته على التوثيق، مع تعديل أحمد له، في مقابل لين دلالة لفظ الجرح.

وهنا تعارض معياران من معايير الترجيح، وهما: اجتماع أحمد وابن معين على تعديل الراوي، والبلدية، فقد سأل يحيى القطان أهل بلده عنه -أهل المدينة-، فرجَّح ابن شاهين معيار اجتماع أحمد وابن معين على تعديله على معيار البلدية؛ لكونه أقوى عنده في هذه الحال.

المعيار الخامس: الترجيح بتعديل الثقات للراوي بالرواية والأخذ عنه أو شهادتهم له وإجازتهم السماع منه.

عَدَّ الإمامُ ابنُ شاهين أخذ ورواية الثقات عن بعض الرواة وكذلك الشهادة لهم وإجازة السماع منهم توثيقاً لحالهم، وترجيحاً لهم على غيره، فمن اعتبار رواية الثقات،

1- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 21).

2- ولعل قول يزيد بن هارون فيه هذا القول؛ لكونه من أصحاب الرأي، كما قال الإمام أحمد فيه: "صدوق، ولكنه من أصحاب أبي حنيفة -أصحاب الرأي- لا ينبغي أن يُروى عنهم شيء"، الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (300/3).

3- الذي في رواية الدرامي، (44/1) قوله: صالح، وفي رواية الدوري عنه (171/3): ثقة، (331/4): صالح الحديث، تاريخ ابن معين (رواية الدوري).

4- قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (137/6): وكذا قال علي بن المدني، وقال علي: وسمعت سفيان سئل عنه، فقال: "قدرتاً؛ ففاه أهل المدينة".

5- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 42).

قوله في ترجمة: (سهيل بن أبي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن): "وهما عندي على حكم الثقة والأمانة، وقد حَدَّثَ عن العلاء وسُهَيْل أَجْلَاءُ العلماء"¹؛ فقد رَجَّحَ توثيق سهيل والعلاء لرواية أَجْلَاءُ العلماء عنهم، إلا أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها، فقد قال في ترجمة: (أبان بن أبي عياش): "وقد روى عن أبان نبلاء الرجال، فما نفعه ذلك، ولا يعتمد على شيء من روايته، إلا ما وافقه عليه غيره، وما تفرَّد به من حديث، فليس عليه عمل"² وقد وافق الإمام ابن شاهين أئمة النقد على هذا، كما هو ظاهر في ترجمته³.

ومن أخذ الثقات عن الراوي، كقوله في ترجمة: (الحارث الأعور) -بعد تكذيب الشعبي له:- "وفي هذا الكلام من الشعبي في الحارث نظر؛ لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث علي، وهذا يدل على أن الحارث صحيح في الرواية عن علي، ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين مع علمهما وفضلهما يسألان الحارث⁴؛ لأنه كان وقت⁵ الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب علي، فدلَّ سؤلُهما للحارث على صحَّة روايته"⁶.

ومن شهادة الثقات للراوي، كقوله في ترجمة: (عمرو بن شعيب) بعد ذكر الخلاف فيه: "ومن قال فيه أيوب السخيتاني، ويحيى بن معين، وأحمد بن صالح هذا القول -أي: التوثيق والسماع من أبيه-، وشهدوا له بالسماع والثقة، لا يحق أن يُعلَّل

1- المصدر نفسه، (ص 38).

2- المختلف فيهم، (ص 20).

3- المزي، تهذيب الكمال (19/2)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (96/1)، ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 87) (142).

4- لعلها كانا يسألانه عن حديثه في الفرائض دون غيرها، كما ذكر المزي في تهذيب الكمال 252/5: عن أبي بكر بن أبي داود، حيث قال: "الحارث كان أفقه الناس، وأفرض الناس، وأحسب الناس، تعلَّم الفرائض من علي".

5- لعل إضافة (سؤلها) أصح؛ لاستقامة الكلام؛ كما دل عليه ما قبلها، وما بعدها، أو ربما سقطت سهواً.

6- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 24).

حَدِيثُهُ، وَلَا يُطْرَحُ"¹، فَرَجَّحَ ابْنُ شَاهِينَ قَوْلَ مَنْ شَهِدَ لَهُ بِالسَّمَاعِ وَالثِّقَةِ لَكُونِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ².

وَمِنْ إِجَازَةِ الثَّقَاتِ السَّمَاعِ مِنَ الرَّاوي، كَقَوْلِهِ فِي تَرْجُمَةٍ: (نَاصِحُ الْكُوفِيِّ)، فَقَالَ: "قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ لِأَبِي نُعَيْمٍ: اسْمَعْ مِنْهُ، يَدُلُّ عَلَى ثِقَتِهِ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ بْنَ صَالِحٍ مِنْ أَهْلِ الْوَرَعِ، وَالصَّدْقِ³، فَلَا يَأْمُرُ أَبَا نُعَيْمٍ بِالسَّمْعِ مِنْهُ، وَهُوَ عِنْدَهُ مُتَّهَمٌ فِي الْحَدِيثِ"⁴.

المعيار السادس: الترجيح بترك قول المتشدد والمتعصب من النقاد.

مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ النُّقَادَ عَلَى مَرَاتِبٍ؛ فَمِنْهُمْ الْمُتَشَدَّدُ، وَمِنْهُمْ الْمُعْتَدِلُ، وَمِنْهُمْ الْمُتَسَاهِلُ، فَإِذَا كَانَ الْجَرَحُ صَادِرًا مِنْ مُتَشَدَّدٍ؛ فَإِنَّهُ يُتْرَكُ قَوْلُهُ فِي مَقَابِلِ تَوْثِيقٍ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي الْمُتَعَصِّبِ لِمَذْهَبٍ، أَوْ طَائِفَةٍ، وَنَحْوِهَا، خُصُوصًا إِذَا لَمْ يَكُنْ جَرْحُهُ مُفَسِّرًا؛ كَقَوْلِهِ فِي تَرْجُمَةٍ: (شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ) بَعْدَ تَضْعِيفِ الْقَطَّانِ لِحَدِيثِهِ جَدًّا، وَتَأْكِيدِ ابْنِ مَعِينٍ لِتَوْثِيقِهِ بِقَوْلِهِ: "شَرِيكَ ثِقَةٌ ثَقَّةٌ"، حَيْثُ قَالَ: "وَهَذَا الْقَوْلُ مِنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ فِي شَرِيكَ يَحْتَمِلُ حَالَةً تُوجِبُ تَرْكَهُ؛ لِأَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ كَانَ شَدِيدَ الْأَخْذِ، وَأَمَّا قَوْلُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ فِي ثِقَتِهِ⁵، فَهُوَ كَمَا قَالَ"¹.

1- المصدر نفسه، (ص 55).

2- وَقَدْ بَيَّنَّ ابْنُ مَعِينٍ سَبَبَ ضَعْفِهِ كَمَا رَوَى عَنْهُ الدُّورِيُّ فِي تَارِيخِهِ 4/462، حَيْثُ قَالَ: "إِذَا حَدَّثَ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ فَهُوَ كِتَابٌ، هُوَ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ، وَهُوَ يَقُولُ: أَبِي، عَنْ جَدِّي، فَمِنْ هَاهُنَا جَاءَ ضَعْفُهُ".

3- الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ: هُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ شَاهِينَ؛ مِنْ أَهْلِ الْوَرَعِ وَالصَّدْقِ، قَالَ فِيهِ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، كَمَا فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (18/3): "اجْتَمَعَ فِيهِ إِتْقَانٌ، وَفَقْهٌ، وَعِبَادَةٌ، وَزَهْدٌ". قُلْتُ: إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَثَمَةِ النَّقَادِ الْعَارِفِينَ بِأَحْوَالِ الرِّوَاةِ كَمَا هُوَ حَالُ مَنْ جَرَحَهُ، إِذْ الْأَكْثَرُ عَلَى جَرَحِهِ، وَالطَّعْنِ فِيهِ؛ كَابْنِ مَعِينٍ، وَالْفَلَاسِ، وَالبَخَارِيِّ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَابْنِ حِبَانَ، وَالنَّسَائِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، كَمَا فِي تَرْجُمَتِهِ: الرَّازِيُّ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (8/502)، الْمَجْرُوحِينَ (3/54)، الْجَرَجَانِي، الْكَامِلُ فِي ضَعْفِ الرِّجَالِ، (8/302)، الْمَزِي، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (29/262)، ابْنُ حَجَرٍ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (10/401).

4- ابْنُ شَاهِينَ، الْمُخْتَلَفُ فِيهِمْ، (ص 68).

5- وَقَدْ اسْتَشْنَى ابْنُ مَعِينٍ مِنْ تَوْثِيقِهِ مَا إِذَا خَالَفَ، كَمَا ذَكَرَ الْمَزِيُّ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ (12/473)،

ومن ترجيحه بترك قول الجراح لكونه تعصباً؛ قوله في ترجمة: (جعفر بن سليمان الضُّبَعِيّ) بعد ذكره لجرح القطان وابن عمّار له: "وهذا الخلاف في جعفر من ابن عمّار في ضعفه، ومن يحيى بن سعيد في تركه؛ لعلّة المذهب؛ لأنه يُروى عنه أنه قيل له: تشتم أبا بكر وعمر؟ فقال: شتمهما لا، ولكن بغضاً، ما شئت"²، فترك ابن شاهين قول القطان وابن عمّار في جعفر؛ لكون جرحهما له كان صادراً عن تعصب مذهبي - كما قال - لما روي عنه من بغضه للشيخين³.

المعيار السابع: الترجيح باعتبار اتفاق أحد قولي الناقد مع قول غيره.

خصوصاً إذا كان هذا الناقد، إماماً في هذا الشأن أو أقدم: قد يصدر عن الناقد قولان في الراوي الواحد، كما هو الحال في ابن معين؛ فإنه قد يروى عنه في الراوي الواحد أكثر من قول، مع وجود تعارض بينها، ففي هذه الحال يُرجح قوله المتوافق مع قول غيره؛ ويزيد من ترجيح أحد قولي الناقد على قوله الآخر، إذا كان الموافق له قول إمام في هذا الشأن، فيجتمع جانب العدد، مع المكانة كما في ترجمة: (عمر بن أبي سلمة)، حيث قال بعد أن نقل قولي ابن معين فيه بتوثيقه وتضعيفه، وقول أحمد بتوثيقه: "وهذا الخلاف يرجع فيه إلى قول أحمد بن حنبل؛ لأن يحيى بن معين قال فيه قولين: أحدهما: موافق لقول أحمد، فالرجوع إلى قول أحمد ويحيى في أحد قوليّه أولى من الرجوع إلى قول يحيى وحده"⁴، فعمل هنا بقول ابن معين بتوثيقه؛ لموافقه لقول أحمد إمام هذا الشأن، وقد تقدم أن اجتماعهما على قول يعدُّ أحد معايير الترجيح عنده. وكذلك إذا كان الموافق لأحد قولي الناقد قول من هو أقدم من الناقد الذي

حيث قال فيه: "إلا أنه إذا خالف، فغيره أحب إلينا منه"، فلعله لذلك ضعفه القطان.

1- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 38).

2- المصدر نفسه، (ص 23).

3- قال ابن عدي في الكامل (2/380، 389): سمعت السَّاجِي يقول: وأما الحكاية التي رويت عنه يعني - هذه الحكاية التي ذكرتها - إنما عنى به: جارين كانا له، وقد تأذى بهما، يكنى أحدهما: أبا بكر، ويُسمّى الآخر: عمر، فسئل عنهما، فقال: السب لا، ولكن بغضاً، ولم يعن به الشيخين، أو كما قال، "ثم قال: "فقد روى في فضائل الشيخين أيضاً".

4- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 52).

اختلفت أقواله في الراوي؛ كقوله في ترجمة: (النَّهَّاس بن قَهْم) بعد جَرَح ابن معين له في أحدِ قَوْلِهِ، ومُوافقه لمن هو أقدم في ذلك، حيث قال: "وهذا الكلام من يحيى في النَّهَّاس قد أعانَه في أحدِ قَوْلِهِ: محمد بن أبي عَدِي، وهو أقدم من يحيى بن معين"¹، فمال إلى جرحه؛ لكونه قد وافق ابن معين مَنْ هو أقدم منه، وهو محمد بن أبي عدي (ت 194هـ).

المعيار الثامن: الترجيح لمزيد علم عند الناقد بحديث الراوي.

يعتبر علم الناقد بكتب الراوي، أو مزيد من أحاديثه، مرجحاً لقوله في الراوي على قول غيره؛ لأن هذا يدلُّ على زيادة علمه بالراوي، وبحديثه، ومن ذلك: قوله في ترجمة: (عقبة بن الأصم) بعد جَرَح ابن معين، وتوثيق أحمد بن صالح المصري له: "وهذا الخلاف في أمر عقبة، يحتمل أن يكون يحيى بن معين أعلم بعقبة من أحمد بن صالح؛ لأنه أخبر عن كتابه؛ أن بينه وبين عطاء: قيس بن سعد²، وأحمد بن صالح لعله لم يخبر خبر يحيى بن معين"³، فرجح جرح ابن معين له؛ لمزيد علمه بحديثه، وكتابته، ومثله في ترجمة: (المغيرة بن زياد الموصلي)، حيث قال: "وهذا الخلاف في أمره يرجع فيه إلى قول أحمد بن حنبل؛ لأن يحيى قد وافقه على أن له حديثاً منكراً، فيجوز أن يكون وقع إلى أحمد أحاديث أخر مناكير، لو وقعت إلى يحيى بن معين، لأنكرها"⁴، فرجح قول أحمد لما ظهر اطلاعه على مزيد من أحاديثه، فقد أخبر أن أحاديثه مناكير،

1- المصدر نفسه، (ص 71).

2- كما روى عنه: ابن محرز (64/1)، معرفة الرجال عن يحيى بن معين، وفيه عن علي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وغيرهم - رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادى (ت: 233هـ)، تحقيق الجزء الأول: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية - دمشق، ط 1، 1405هـ-1985م، والدوري (135/4) في تاريخه، فيما أخبره به التبوكي، عن حسين بن عربي: "أنه اطلع في كتابه الذي كان يحدث به عن عطاء، فإذا فيه: حدثنا قيس بن سعد، وإذا هو: عن قيس، عن عطاء".

3- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 50).

4- المصدر نفسه، (ص 67).

ووافقه ابن معين بعد تعديله له؛ بأن له حديثاً منكراً، فلعله لم يطلع على باقي مناكيره، كما حصل لأحمد، وإلا لما عدّله.

المعيار التاسع: الترجيح باعتبار خلو الراوي من الجرح المُفسّر.

من مذاهب الأئمة في الجرح والتعديل أن أولوية الجرح على التعديل ليست على إطلاقها، بل لا بد من كون الجرح مُفسراً، مُبين السبب؛ لأنه قد يُجرّح الراوي بما ليس بجرح¹، وعلى هذه القاعدة، سار ابن شاهين؛ كقوله في ترجمة: (قَابُوس بن أَبِي ظَبْيَان): "وهذا الخلاف في قَابُوس يُوجِبُ إِمضَاءَ حَدِيثِهِ؛ لأن أحداً لم يَطْعَن عليه، ولم يُبَيِّن²؛ فرجّح تعديله على جرحه؛ لكون من طعن فيه لم يُبَيِّن سبب ذلك³.

المعيار العاشر: الترجيح بموافقة قول الناقد للمشهور من أمر الراوي.

إذا كان الراوي قد اشتهر بشيء ما؛ كبدعة، أو تعصب، أو كذب، ونحوه، وعُرف عنه ذلك، وتعارضت فيه الأقوال؛ فإنه يُرجّح القول الموافق لذلك المشهور عنه؛ كقوله في ترجمة: (يونس بن خَبَاب)، وقول ابن معين فيه: "لا شيء"، قال: "وهذا الكلام من يحيى في يونس أقرب عندي؛ لأنه ممن اشتهرت بدعته في السب للسلف، ولا أحبّ توثيقه في حديث رسول الله ﷺ، وقد ذكّر عن يونس بن خَبَاب؛ أنه كان يتناول عثمان⁴"، فرجّح قول ابن معين؛ لكونه موافقاً للمشهور من أمر الراوي⁵.

1- السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي (34/2).

2- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 63).

3- قال ابن حجر في التهذيب (305/8): قال الساجي: "ليس ثبت، يُقدّم علياً على عثمان، جاء إلى ابن أبي ليلى، فشهد عليه عنده في قضية، فحمل عليه ابن أبي ليلى، فضربه"، فلعل ابن شاهين أراد أن من ضعفه لم يُبَيِّن سبب تضعيفه له، وكأنه رجّح أن تضعيف من ضعفه؛ لعله خارجة؛ كتعصب للمذهب، أو لكونه جلد الحد، فأوجب إِمضَاءَ حديثه لذلك، إلا أن ابن حبان في المجروحين (216/2): بيّن سبب تضعيفهم له، فقال: "كان رديء الحفظ ينفرد عن أبيه بما لا أصل له، فربما رفع المراسيل، وأستند الموقوف".

4- ابن شاهين، المختلف فيهم، (ص 75).

5- قال ابن حجر في التهذيب (438/11): قال يعقوب بن سفيان: "ومُشتهر عنه: أنه كان يتناول عثمان"، وقال ابن حبان في المجروحين 140/3: "كان رجل سوء غالباً في الرفض، كان يزعم أن

ومن خلال ما تقدّم يتبيّن لنا: مدى استعمال الإمام ابن شاهين لمسلك الترجيح، وتنوّع المعايير التي استعملها في ذلك وتعدّدها، على أنه قد يُكرّر استعمال بعضها في أكثر من موضع، ويُرجّح بعضُها على بعض بحسب ما يترجّح عنده، وقد اقتصرت على مجرد التمثيل لهذه المعايير بعداً عن الإطالة بذكر التراجم.

الخاتمة

في ختام هذا البحث يظهر أن الإمام ابن شاهين سار على منهج مُعيّن في دفع التعارض، مُتّبِعاً خطواتٍ ومسالكٍ مُعتبرة في التعامل مع أقوال الأئمة المختلفة في بعض الرواة، وفيما يأتي ذكر أهم النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج.

1- التأكيد على مرتبة الإمام ابن شاهين بين الأئمة النقاد من خلال منهجه في كتابه: "المختلف فيهم".

2- أهمية كتاب: "المختلف فيهم" بين كتب الرجال؛ إذ هو من أقدم ما وصل إلينا من كتب الرواة المختلف فيهم، ولو لم يكن له إلا السبق إلى هذه الطريقة من التأليف لكفى.

3- أن ابن شاهين لم يستوعب جميع الأقوال الواردة في الرواة، واكتفى ببعض الأقوال؛ للتمثيل، أو الاختصار، وهذا مما أثر على خلاصة قوله في الراوي.

4- أن الأئمة ساروا على خطوات في التعامل مع الرواة المختلف فيهم، ومنهم الإمام ابن شاهين.

5- استعمل الإمام ابن شاهين لدفع التعارض بين أقوال الأئمة المتعارضة في كتابه: مسلك الجمع والتوفيق، ومسلك الترجيح، ومسلك التوقف.

6- نوّع الإمام ابن شاهين من المعايير التي استعملها في كتابه: "المختلف فيهم"

عثمان بن عفان قتل ابنتي رسول الله ﷺ، لا يحل الرواية عنه؛ لأنه كان داعيةً إلى مذهبه، ثم مع ذلك ينفرّد بالمناكير التي يرويها عن الثقات والأحاديث الصحاح التي يسرقها عن الأثبات، فيرويها عنهم".

للترجيح بين الأقوال المختلفة.

7- قد يتعارض معيارين عنده في الراوي الواحد فيقدم الترجيح بأحد هذين المعيارين على الآخر.

ثانياً: التوصيات:

1- اتباع منهج الأئمة -ومنهم الإمام ابن شاهين- في دفع التعارض بين الأقوال المختلفة في الرواة، مع مراعاة هذه المعايير في الترجيح بين أقوال الأئمة المتعارضة في الرواة.

2- دراسة هذه المعايير التي استعملها الإمام ابن شاهين في كتابه دراسة نقدية بعد الجمع لجميع أقوال الأئمة في الراوي.

المصادر والمراجع

1. اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين، الهاشمي، سعدي بن مهدي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ط، د.ت.
2. الأعلام، الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الخامسة عشر، 2002م.
3. الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ابن ماكولا، سعد الملك، علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1411هـ-1990م.
4. الأنساب، السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، د.ط، د.ت.
5. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، أبو زكريا، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ط، د.ت.
6. تاريخ ابن معين، أبو زكريا، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 139هـ-1979م.
7. تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة: الأولى، 1404هـ-1984م.

8. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، الطبعة: الأولى، 1409هـ-1989م.
9. تاريخ الإسلام، وفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 2003م.
10. التاريخ الكبير، البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الدكن، د.ط، د.ت.
11. تاريخ بغداد، البغدادى، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ-2002م.
12. تاريخ دمشق، ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1415هـ-1995م.
13. تذكرة الحفاظ، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ-1998م.
14. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة: الأولى، 1406هـ-1986م.
15. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، 1326هـ.
16. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1400هـ-1980م.
17. الجامع الكبير، سنن الترمذي، الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1996م.
18. الجرح والتعديل، الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد-الدكن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1271هـ-1952م.
19. جواب الحافظ أبي محمد، عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل، المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، د.ط، د.ت.
20. خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1421هـ.
21. ذكر من اختلف العلماء، ونقاد الحديث فيه، ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف، الرياض-السعودية، الطبعة: الأولى،

1419هـ-1999م.

22. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، الطبعة: الرابعة، 1410هـ-1990م.

23. سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، عمان، الطبعة: الثالثة، 1405هـ-1985م.

24. شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: 806هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002م.

25. صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ط، د.ت.

26. العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله، الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، 1422هـ-2010م.

27. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد: تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ-2003م.

28. الكامل في ضعفاء الرجال، الجرجاني، أبو أحمد بن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ-1997م.

29. الكفاية في علم الرواية، البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية-المدينة المنورة، د.ط، د.ت.

30. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، 2002م.

31. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، تحقيق: محمود إبراهيم زايد دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.

32. المختلف فيهم، ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد، تحقيق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقر، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1420هـ-1999م.

33. معجم البلدان، الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995م.

34. معرفة الرجال عن يحيى بن معين، وفيه عن علي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن

عبد الله بن نمير، وغيرهم-رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، أبو زكريا، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن: المحقق للجزء الأول: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة: الأولى، 1405هـ-1985م.

35. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ - 1986م.